تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة و إشكالية السلام المستدام : قراءة في عملية تحويل النزاع في كل من إيرلندا الشمالية و سريلانكا

The transformation of protracted social conflicts and the problem of sustainable peace: A Reading in the Process of Conflict Transformation in Northern Ireland and SriLanka

إبراهيم بولمكاحل*

جامعة قسنطينة 3 / صالح بوبنيدر–الجزائر.

brahim.boulemkahel@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال:06 /05/ 2021 تاريخ القبول:25 /05/ 2021 تاريخ النشر:2021/06/08

ملخص:

أدت الديناميكيات المعقدة للنزاعات الاجتماعية المتأصلة و ما يترتب عنها من تشوهات و اختلالات متعددة الجوانب إلى طرح مشكلة استعصاء حلها أمام الباحثين و الممارسين، حيث نجد أن طرق حل النزاعات التقليدية أثبتت محدوديتها و فشلها في معالجة الديناميكيات التي تدفع لقيام واستمرار و تجدد العنف في مثل هذا النمط من النزاعات، و بالتالي العجز عن إيجاد سبل كفيلة لاستدامة السلام و ترسيخه في مرحلة ما بعد النزاع، الأمر الذي استدعى ضرورة إيجاد مقاربة جديدة و بديلة لتحقيق ذلك، و يعتبر تحويل النزاع إحدى أهم هذه الأساليب الحديثة و أكثرها نجاعة، من هذا المنطلق تهدف هذه الورقة عبر منهج وصفي مقارن لإبراز أهمية تحويل النزاع كمقاربة نظرية أو كأسلوب ممارساتي، أثبت في عدة تجارب قدرته على الاستجابة و مواكبة حجم التغييرات و التعقيدات داخل هذا النمط من النزاعات، ما ساهم بفعالية في وضع حد للعنف و منع تجدده، و الأهم إلى استدامة السلام و ترسيخه في مرحلة ما بعد النزاع.

كلمات مفتاحية: النزاعات الاجتماعية المتأصلة. مرحلة ما بعد النزاع. تحويل النزاع. السلام المستدام.

Abstract: The complex dynamics of protracted social conflicts and their multifaceted distortions and imbalances have made them difficult to resolve. Traditional conflict resolution has shown various shortcomings to address the dynamics that risk a relapse into violence in this type of conflicts, and thus, the failed to find adequate ways to consolidate peace in the post-conflict phase. Conflict transformation is usually conceived as the most important and effective alternatives to address the problem. This paper aims, through a descriptive and comparative approach, to highlight the importance and efficiency of conflict transformation as both a theoretical approach and a practical method to respond to changes and complexities within this type of conflict, and to contribute to halt violence and prevent its renewal and most importantly, to consolidate peace in the post-conflict phase.

Keywords: protracted social conflicts .Post-conflict phase. Conflict transformation. Sustainable peace.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

عرفت النزاعات المعاصرة تحولا عميقا في طبيعتها و ديناميكيتها و مصادرها بعدما انتقل مستوى النزاع من بين الدول حول قضايا العسكرية و الاستراتيجية إلى نزاعات مسلحة داخل الدول دارت بشكل أساسي حول قضايا سياسية سوسيو–اقتصادية، أين تصدر المشهد ممارسات واسعة للعنف المسلح على أساس هوياتي و اثني و طائفي، أمام هذا التحول و نتيجة للآثار الخطيرة للعنف من إبادات جماعية و تشوهات و اختلالات مست كل جوانب مجتمعات النزاع بل و صارت تشكل تهديدا للأمن الإقليمي و العالمي ، صار لزاما على الباحثين و الممارسين في مجال حل النزاعات و دراسات السلام إيجاد مداخل نظرية قادرة على الاستجابة لهذا الحجم الكبير من التحولات و الديناميكيات المعقدة للشكل الجديد من النزاعات، من حيث مسبباتها و قضاياها و سياقاتها و فواعلها و مآلاتها.

ضمن هذا السياق تبرز النزاعات الاجتماعية المتأصلة، و التي صارت تنتمي إلى أكثر القضايا تعقيدا وإثارة للجدل في مجال النزاعات و قضايا الأمن و دراسات السلام، من منظور عملي ومن منظور بحثي. طرحت مشكلة استعصاء معالجة هذا النمط من النزاعات أمام الباحثين و الممارسين، في ظل محدودية و عجز طرق حل النزاعات التقليدية (نظريات الإدارة و الحل) في معالجة ديناميكيتها المعقدة ، و فهم الأسباب العميقة للنزاع وحله من جذوره، بسبب تركيزها على إجراءات صنع و حفظ السلام و تطبيق مختلف تقنيات الوساطة و المفاوضات، و كانت النتيجة فشلها في منع تجددها و عدم التمكن من إيجاد سبل تكفل ترسيخ السلام و استدامته ة في مرحلة ما بعد النزاع، الأمر الذي استدعى ضرورة إيجاد مقاربة جديدة و بديلة لتحقيق ذلك، و يعتبر تحويل النزاع إحدى أهم هذه الأساليب الحديثة التي قدمت كمنظور بديل أو مكمل للطرح التقليدي، من هذا المنطلق تبلور "تحويل النزاع" كمفهوم و كمقاربة تسعى للمعالجة العميقة لأسباب النزاعات العميقة، وصولا إلى استدامة السلام و ترسيخه في مرحلة ما بعد النزاع عبر تطبيق مجموعة من الإجراءات و تستهدف إحداث تغييرات في البنية الأساسية للنزاع بيئته و سياقه العام، و على مستوى الفاعلين ، وقضاياهم ، و استهداف تغيير إدراكاتهم و إعادة هندسة علاقاتهم غير المتوافقة.

بناءا على ما تقدم نطرح ضمن هذه الورقة الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يساهم تحويل النزاع في منع تجدد العنف و استدامة السلام و ترسيخه في مجتمعات ما بعد النزاع الاجتماعي المتأصل؟**

كإجابة على التساؤل المركزي للإشكالية، تهدف هذه الورقة عبر استخدام منهج وصفي مقارن، لإبراز مكانة و أهمية مقاربة تحويل النزاع و قدرتها على معالجة وفهم ديناميكيات النزاعات المتأصلة، في ظل محدودية التصورات التقليدية و عجزها على وقف دوامة العنف و منع تجدده، في الوقت الذي حظيت فيه مقاربات تحويل النزاع باهتمام أكبر من طرف الباحثين و الممارسين، بالنظر على ما تشتمل عليه من إجراءات و أساليب تمكنت من الفهم و الاستجابة بشكل أفضل و أكثر عمقا و شمولية لديناميكيات النزاعات الاجتماعية المتأصلة ، و هذا ما أظهر نتائج إيجابية تمثلت في تمكن العديد من المجتمعات –كإيرلندا الشمالية وسيريلانكا

بشكل أقل– من استعادة عافيتها ومن تحقيق الاستقرار واستدامة السلام وبناء أنظمة اجتماعية عادلة في مرحلة ما بعد النزاع.

اشتملت الورقة على ثلاثة أقسام رئيسية، تناول الجزء الأول تأصيل مفاهيمي للنزاع الاجتماعي المتأصل و تحليل لديناميكياته و نتائجه، أم الثاني فخصص لمعالجة مقترب تحويل النزاع و دوره في حل النزاعات الاجتماعية المتأصلة، و في الأخير تناولنا قراءة تقييمية لتجربة تحويل النزاع في كل من إيرلندا الشمالية و سيريلانكا باعتبارهما من أحد أكثر النزاعات الاجتماعية المتأصلة تعقيدا.

أولا– النزاع الاجتماعي المزمن: مقاربة مفاهيمية و نظرية.

يعتبر "إدوارد إي آزار" (*Edward E Azar*) ، أحد أبرز رواد و مؤسسي مجال حل النزاعات ، و أول من وصف الأحداث العنيفة في العالم النامي بأنها نزاعات اجتماعية متأصلة (*)، قام بنشر سلسلة من الدراسات منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، تحدث فيها عن العامل الخطير في النزاعات الاجتماعية المتأصلة (Protracted Social Conflict) (PSC)، من خلال الدراسات التي أجراها على عدد من الدول و مجتمعاتها : لبنان ، سيريلانكا، الفلبين، أيرلندا الشمالية، إثيوبيا، إسرائيل، قبرص، إيران، نيجيريا، جنوب إفريقيا، و السودان. بحيث ذكر "آزار" أن ذلك العامل يمثل النزاع العنيف الطويل الذي تقوده جماعات فئوية أو طائفية أو عرقية لتحقيق حاجات أساسية من بينها الأمن و الاعتراف و القبول بهم و الحصول على قسط عادل في المؤسسات و المشاركة الاقتصادية[1].

طور نظريته في كتابه الذي استغرق إعداده حوالي عقد و نصف من الزمان تحت عنوان "إدارة النزاعات الاجتماعية المتأصلة النظرية و الحالات" (**the management of protracted social conflict theory and cases**)، و صدر عام 1990[2]، و لا تزال نظرية إدوارد آزار تقدم مؤشرات مفيدة لفهم مصادر النزاع المسلح الرئيسي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، معتمدا على نهج "جون بيرتون" (*John Burton*) لمركزية "الاحتياجات الإنسانية الأساسية" في نظرية النزاع ، و التي تعتبر أساسية لاستقرار المجتمعات[3].

1– تعريف النزاع الاجتماعي المتأصل:

يعرف "آزار" النزاع الاجتماعي المتأصل بأنه:" العلاقات النزاعية الطويلة الموسومة بالتفاعلات العنيفة المتقطعة بين جهة فاعلة غير حكومية وهوية أخرى على الأقل، يمتد لمدة من الوقت كافية ليصبح مترسخا تماما في بنية المجتمع بسبب الجماعات المتنازعة، حيث القضايا التنافسية النزاعية قد تبقى، أو تتغير عبر الزمن، و تدرك من قبل كل الفواعل لتصبح مرتبطة بقوميتهم، وشخصيتهم، وحاجاتهم المجتمعية التي تعتبر غير مادية[4].

كما عرف كذلك بأنه جملة التفاعلات العدائية بين الجماعات الطائفية القائمة على الكراهية العرقية و الإثنية والدينية والثقافية العميقة الجذور ، والتي تستمر على مدى فترات طويلة من الزمن مع اندلاع متقطع للعنف، و يحدث ذلك عندما تتعرض هوية المجموعة للتهديد أو الإحباط [5].

يشير المصطلح كذلك حسب تعريف كل من " هيوج ميال" (*Hugh Miall*) و " أوليفير رامس بوتام " (*Oliver Ramsbotham*) و" توم وود هاوس" (*Tom Woodhouse*)، إلى حالات الصراع التي تتميز بالنضال الطويل والعنيف في كثير من الأحيان من قبل الجماعات المجتمعية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الأمن والاعتراف والقبول والوصول العادل إلى المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية[6]. بحيث تواجه المجموعات الطائفية (The communal groups) انقسامات عميقة الجذور نتيجة الخوف الكامن من الزوال و الاندثار الذي غالبا ما ينمو داخل المجموعات العرقية الضعيفة التي تعيش مع ذكريات أو خوف من الاضطهاد والمجازر [7].

للحديث عن نزاع اجتماعي متأصل ينبغي حسب "آزار" توفر جملة من الشروط:

– مشاركة الفواعل من غير الدول، والحد الأدنى لعشرين سنة من العنف، وثلاث دورات أو أكثر من العنف أو لسلم (على الأقل 20 سنة)، و 500 أو أكثر من الضحايا مرتبطة مباشرة بالقضايا النزاعية ، ويعرف طبيعة النزاع الاجتماعي المزمن قائلا : " النزاع الاجتماعي المزمن يستلزم دورات شديدة من الخوف ، والعداء والتفاعلات بين الطوائف المتنافسة، مع القلق الممتد في هذا النزاع، فكل من المواقف الإدراكات تصبح متحجرة وغير قابلة للتحول، وتسيطر الحرب الثقافية والمذهبية، وتتضاءل الاتصالات المجدية بين أطراف النزاع ، وتتضاءل إمكانية إقناع الطوائف بقبول الحاجات"[8].

2– بنية النزاع الاجتماعي المتأصل: تكوينه، ديناميكياته و نتائجه.

أ– أصل منشأ (Genesis) النزاع الاجتماعي المتأصل

يعتقد "آزار" أن الاهتمام التقليدي بالعلاقات بين الدول قد حجب الفهم الصحيح لديناميكيات النزاع المعاصرة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، مما قوض و حد من القدرة الحقيقية للفرد على حلها والتغلب عليها. وبهذا المعنى ، فإن المصطلح المقترح لـ "النزاع الاجتماعي المتأصل" يؤكد أن مصادر مثل هذه النزاعات تكمن في الغالب داخل وعبر مجتمع معين وليس حصريا بين الدول [9]. و المقصود بمنشأ (Genesis) النزاع "مجموعة من الشروط المسؤولة عن تحويل الوضعية غير المتنازعة إلى مواقف نزاعية (لا تكون معلنة في هذه المرحلة)" [10]. تكمن مصادر الـ (PSC) حسب آزار بصفة مستمرة داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن في ما بين الدول، مع وجود أربع مجموعات من المتغيرات، عرفت بوصفها شروطا تتحكم في عملية التحول إلى مستويات عليا من التصعيد[11]، نستعرضها فيما يلي:

– أولا: المحتوى الطائفي (Communal Content): الشرط الأول الذي حدده أزار هو المحتوى الطائفي لمجتمع معين ، مما يشير إلى أهمية مجموعات الهوية – العرقية أو العرقية أو الدينية فيما يتعلق بالنزاع. وفقًا لوجهة النظر هذه ، إذا كان المجتمع يتميز بتكوين متعدد الطوائف ، فمن المرجح أن تحدث نزاعات اجتماعية متأصلة. يؤدي التفاعل بين هذه الخاصية والإرث الاستعماري للبلاد ، وكذلك مع النمط التاريخي للتنافس بين المجموعات المختلفة يجعل الجماعات أكثر نشاطا سياسيا وهذه البلدان أكثر عرضة لعدم الاستقرار الداخلي[12]، و يؤدي هذا السياق عادة إلى إحداث شرخ بين السلطة و المجتمع متعدد الطوائف عندما تسيطر طائفة على الحكم و تحرم باقي الطوائف من حاجياتها الأساسية.

–ثانيا: الحرمان من الحاجيات الإنسانية (Human Needs)

حسب " آزار" كان العامل الحاسم لقيام النزاعات الاجتماعية طويلة المدى ، مثل تلك التي استمرت في لبنان وسريلانكا و أيرلندا الشمالية وإثيوبيا والسودان، مرتبطا أساسا بـ:" ... تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الأمن والاعتراف والقبول والوصول العادل إلى المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية[13].

يحدد "إدوار آزار" في دراسته أهم الحاجات الأساسية التي تسبب هذه الصراعات: الحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الهوية، و الانتماء، الحاجة إلى الاعتراف ، و الحاجة إلى المشاركة في القرار، و السلطة أو الحكم، و هناك أيضا الحاجة للغذاء و الصحة و المسكن [14]. و هنا يجادل "آزار" بأن النزاع الاجتماعي المتأصل يميل إلى أن يكون مرتبطًا بأنماط التخلف أو التنمية غير المتكافئة ، و يؤكد أن الأمن والتنمية والوصول السياسي والهوية تعتبر أهم أنواع الاحتياجات الأساسية ، مؤكدا ضرورة توسيع دائرة الفهم للأمن والتنمية والوصول السياسي[15].

يؤكد "إدوارد آزار" أن الحرمان من الاحتياجات المادية الأساسية في حد ذاته لا يؤدي مباشرة إلى نشوب النزاعات[16]، لكن عدم معالجة هذه المظالم من قبل السلطة المركزية هو الذي يساهم في ظهور هذا النمط من النزاعات. وبهذا المعنى تصبح تقنيات التفاوض والوساطة والحل مهمة لتحقيق اختراقات قصيرة المدى، لكن معالجة الأسباب الأساسية للنزاع تتطلب استراتيجيات تنموية طويلة المدى (تحويل النزاع) [17].

–ثالثا: دور الحكومة او الدولة (Government and the States Role):

يركز آزار اهتمامه في هذا المستوى على دور الدولة ودورها في ضمان أن تكون جميع المجموعات الطائفية الخاضعة لولايتها قادرة على تلبية احتياجاتها الإنسانية الأساسية. و يشير آزار إلى أنه في تلك البلدان التي تعاني من نزاع اجتماعي طويل الأمد ، تتمركز فيها السلطة السياسية في يد جماعة هوياتية واحدة (one identity group) تستخدم مواردها للحفاظ على السلطة، في المقابل لضمان بقاء الطائفة في السلطة على هذا النحو ، ستشهد البلدان المتأثرة بـ (PSC) في كثير من الأحيان محاولات من قبل الطائفة المهيمنة لمقاومة مشاركة الأقليات و الجماعات الطائفية الأخرى[18]، فمعظم الدول التي عانت من النزاعات الاجتماعية

المتأصلة تشترك حكوماتها في خصائص معينة من بينها العجز، و عدم الكفاءة، و الانقسام و الهشاشة، و التسلط، و هي تكون عادة فاشلة في الاستجابة للحاجات الإنسانية و الأساسية[19].

-رابعا: الروابط الدولية (International Linkages):

يرى "آزار" أن دور الدولة في تعزيز و / أو منع النزاع الاجتماعي المتأصل لا يتم تحديده فقط من خلال عوامل داخلية ، فإن الشرط المسبق الرابع والأخير هو حالة الروابط الدولية. تُعرَّف على أنها العلاقات السياسية والاقتصادية للتبعية مع النظام الاقتصادي الدولي ، و / أو العلاقات السياسية العسكرية من خلال الأنماط الإقليمية أو العالمية للعملاء ، والتي غالبًا ما تؤدي إلى تفاقم إنكار احتياجات مجموعات معينة ، وتشويه النظم السياسية والاقتصادية المحلية من خلال إعادة تنظيم تحالفات خفية لرأس المال الدولي ورأس المال المحلي والدولة[20].

بالنظر إلى هذه الديناميكيات المعقدة والمتعددة ، تميل هذه النزاعات الراسخة إلى طرح أشد التحديات خطورة على المشاركين في حل النزاعات وبناء السلام[21].

ب- ديناميكيات العلمية النزاعية / process dynamics

تمثل المجموعات الأربع المفسرة لنشأة النزاع -المذكورة أعلاه- شروطا مسبقة لحدوث النزاع الاجتماعي المتأصل، الذي يعرف انتقالا من مرحلة الكمون إلى مرحلة العلن، أين تنتقل المجموعات المتنازعة لاستخدام العنف عادة للتعبير عن رفضها للمظالم و العمل على استعادتها، في هذا المستوى يحلل "آزار" ديناميكيات النزاع في ثلاثة مجموعات مصيرية: هي أفعال الجماعات و إستراتيجيتها، و أفعال الدولة و إستراتيجيتها ثم آليات النزاع التي تحركه من الداخل.

- أولا: أفعال الجماعات الطائفية و استراتيجياتها: تتضمن مجموعة متنوعة لتشكيل هوية الجماعة، و تنظيمها و حشدها، ظهور قيادتها و طبيعة هذه القيادة، و اختيار الأهداف السياسية و تشمل الولوج للسلطة، أو الحصول على الحكم الذاتي، أو الانفصال أو وضع برامج ثورية سياسية، و من هذه العلميات التكتيك المتبع كالعصيان المدني و حرب العصابات، أيضا نجد أن طبيعة الروابط الدولية تشكل عملا مهما[22]، في الحالة التي تتدخل فيها دول ذات قرابة عرقية لدعم طائفة معينة داخل الدول التي تعرف حالة النزاع.

-ثانيا: أفعال الدولة و إستراتيجيتها: فهي تشكل العنصر الرئيس الثاني في حدوث النزاع الاجتماعي المتأصل بعد أفعال الجماعات و استراتيجياتها، فأفعال غير الديمقراطية الدول عادة ما تتبع سياسات القمع و القهر و الإقصاء [23]،مثل هذه الاستراتيجية المتشددة تستدعي ردود فعل متشددة من الجماعات المحرومة، مما يؤدي إلى تصاعد الاشتباكات العنيفة[24].

– ثالثا: الآليات البنيوية المحركة للنزاع (Built in Mechanisms of Conflict)

يتعلق هذا المتغير بتأثيرات و تداعيات طول مدة النزاعات الاجتماعية المتأصلة على تصورات و إدراكات (perceptions) الآخر و كيف يمكن أن يؤثر هذا بدوره على سلوك المجموعات المتقاتلة.، يقول "آزار": "التصورات والدوافع وراء سلوك الدولة والفاعلين المجتمعيين مشروطة بالتجارب و الخبرة النزاعية و المخاوف من نظام اعتقاد (belief system) لكل مجموعة مجتمعية. في حالة التفاعلات المحدودة أو المحظورة ، تميل أسوأ الدوافع إلى أن تُنسب إلى الجانب الآخر. والنتيجة هي صور سلبية متبادلة تؤدي إلى إدامة الطائفية العداء وترسيخ الصراع الاجتماعي الذي طال أمده"[25].

ج– تحليل مخرجات النزاع الاجتماعي المتأصل / Outcomes Analysis

يرى "آزار" في الختام أن ما يميز النزاعات الاجتماعية المتأصلة أنها تلك التي تؤدي إلى مخرجات سلبية في مجموعها، لا يوجد فيها في كثير من الأحيان نقطة نهاية واضحة ولا فائز واضح[26]. يلخص "آزار هذا الوضع بقوله: "إن عملية الصراع الاجتماعي المطول تشوه وتؤخر التشغيل الفعال للمؤسسات السياسية. إنه يعزز ويعزز التشاؤم في جميع أنحاء المجتمع ، ويضعف معنويات القادة ويجمد البحث عن حلول سلمية. لقد لاحظنا أن المجتمعات التي تمر بصراع اجتماعي طويل الأمد تجد صعوبة في بدء البحث عن إجابات لمشاكلهم و مظالمهم. عندما يصبح الصراع الاجتماعي الذي طال أمده جزءًا من ثقافة الأمة المنكوبة، فإنه يبني إحساسًا بالشلل الذي يصيب الوعي الجماعي للسكان. تتخلل بيئة اليأس جميع طبقات المجتمع، وتتطور عقلية الحصار التي تمنع التفاوض البناء لأي حل للمجتمع"[27].

يلخص "آزار" في الختام إلى أربع نتائج محتملة للنزاعات الاجتماعية المتأصلة[28]:

1– تدهور الأمن الجسدي.

2– تشوه مؤسسي.

3– التضخم النفسي.

4– زيادة التبعية و الزبونية.

ثانيا: تحويل النزاع كمقاربة حديثة لاستدامة السلام في مجتمعات ما بعد النزاعات الاجتماعية المزمنة.

يعتبر تحويل النزاع مقاربة حديثة لمعالجة و حل النزاعات، تتجاور الأطر التقليدية التي يتم فيها الاكتفاء بتوقيع اتفاقيات بين الأطراف المتقاتلة في إطار عمليات صنع أو حفظ السلام، غير أن النتائج في مرحلة ما بعد الحل لا تكرس و ترسخ مظاهر و ممارسات السلام بالشكل الذي يمنع تجدده في فترات لاحقة، و هذا ما حدث بشكل خاص في أغلب النزاعات الاجتماعية المتأصلة في الصحراء الغربية لبنان، سيريلانكا، السودان، إيرلندا الشمالية و غيرها من التجارب، فبالرغم من توقيع الأطراف اتفاقيات سلام غير انها سرعان ما تتورط في أعمال عنف تؤدي لتصعيد النزاع بشكل مفرط، و من هنا بدأ البحث لتطوير مقاربات بأساليب جديدة، منها

تحويل النزاع و بناء السلام، تمكنت من تقديم فهم أوسع و أعمق لمسببات النزاعات العميقة، و استدامة السلام و ترسيخه في مجتمعات ما بعد النزاع .

1- تحويل النزاع: تأصيل المفهوم و علاقته بمفهوم الإدارة و الحل.

عادة يتم تداول مفهوم تحويل النزاع كأحد المفاهيم المرتبطة تحديدا بمرحلة ما بعد النزاع، بحيث يشتمل على المعالجة الكلية لمختلف جذور النزاع، و بناء حالة من السلام الدائم، و بشكل عام فهو يشير إلى :"عملية طويلة المدى، تسعى لإحداث تغيير ، و معالجة عميقة و جذرية، هيكلية أو بنيوية، لكامل مصادر، و مسببات الصراع أو العنف، و على كافة الصعد و المستويات، و هي تعمل على إصلاح العلاقات، و المفاهيم و البيئة المحيطة بالصراع و أطرافه"[29]. ويسعى التحويل البناء للنزاع إلى تقوية الفاعلين و دعم التعارف والاهتمام المتبادل بينهم[30].

ساهم العديد من الباحثين في مجال نظرية النزاع و دراسات السلام في وضع أسس مقاربة تحويل النزاع و تطويرها[**]، غير أن عمل "جون بول ليدراخ" (*John Paul Lederach*) يبقى الأكثر أصالة، و هذا ما ذهب إليه " دان سينه نجوين فو " (*Dan Sinh Nguyen Vo*) الذي يرى أن "ليدراخ" هو أول من اقترح نهج تحويل النزاع كبديل للمنظور التقليدي لحل النزاعات، و ذلك من خلال إبراز الاختلافات الموجودة بين النهجين، حيث اعتبر أن عملية حل النزاعات هي عملية تهدف إلى إنهاء النزاعات الغير مرغوب فيها في فترة زمنية قصيرة نسبيا، على العكس منه فان عملية تحويل النزاع هي عملية تهدف للقضاء على الأسباب العميقة والجذرية للنزاع في إطار زمني طويل، مع التركيز ليس فقط على محتوى و مضمون النزاع وإنما التركيز على مضمون السياق و العلاقة ما بين الأطراف المتنازعة[31].

فتحويل النزاع كمقاربة يعتبر أن حل المشكلات التي تسبب الصراع هي ذاتها أمر معقد، بل –قد يكون– غير ممكن، و لذلك يجب التأثير في السياق المحيط النزاع و تغييره، الأمر الذي يستدعي التعامل مع المصادر الاجتماعية و السياسية المتنوعة للنزاع[32].

يبين "جون بول ليدراخ" أن عملية تحويل النزاع تهدف عكس نهج الإدارة أو الحل إلى إحداث التغيير في ذهنيات و إدراكات الأطراف المتنازعة و استغلال النزاع وظيفيا لإعادة بناء علاقات و مجتمعات قائمة على أسس التعايش و التسامح و التنمية و متطلبات السلام الدائم بكل جوانبه، و ليس مجرد وقف مؤقت للعنف أو مجرد احتوائه.

يقر "هيو مايل" (*Hugh miall*) بحجم التداخل الكبير بين تحويل النزاع و حله أو إدارته للحد الذي يجعل البعض يتعامل معها كمترادفات، غير أنه يرى بأنه تم وضع أسس نظرية متميزة لتحويل النزاع جاءت مختلفة عن النهجين الآخرين (الحل و الإدارة) و ساهمت في إعادة تصور للحقل من أجل جعله أكثر صلة بالنزاعات المعاصرة ، لكنه في المقابل يقر بأن نظرية تحويل النزاع بالرغم من تميزها لازالت تعتمد على العديد من المفاهيم المألوفة لإدارة و حل النزاع[33]. و يشير "هيو مايل" أنه من المفيد التمييز بين ثلاث مدارس

منفصلة عند الحديث عن مفاهيم التحويل، الإدارة و الحل(***) ، مع التعرف في الوقت نفسه على المجالات الهامة للتداخل فيما بينها:

فمنظرو **إدارة النزاعات** العنيفة يرون على أنها نتيجة حتمية لاختلافات القيم والمصالح داخل المجتمعات وفيما بينها. الميل إلى العنف ينشأ بين المؤسسات القائمة و نمط العلاقات التاريخية، يُنظر إلى حل مثل هذه النزاعات على أنه غير واقعي و أفضل ما يمكن القيام به هو إدارتها واحتوائها ، بحيث ينظر لإدارة النزاع كفن للتدخل المناسب لتحقيق التسويات السياسية، يذهب كلا من "بلومفيلد" و "رايلي" (*Bloomfield and Reilly*) للقول بأن : " إدارة النزاع هي المعالجة الإيجابية والبناءة للاختلاف والتباعد. بدلاً من الدعوة إلى طرق لإزالة النزاع ، يعالج السؤال الأكثر واقعية لإدارة النزاع: كيفية التعامل معه بطريقة بناءة ، وكيفية جمع الأطراف المتعارضة معًا في عملية تعاونية ، وكيفية تصميم نظام عملي وقابل للتحقيق وتعاوني من أجل الإدارة البناءة للاختلاف" [34].

على النقيض من ذلك، يرفض **منظرو حل النزاعات** وجهة النظر السياسية القائمة على السلطة للنزاع، قائلين بدلا من ذلك أنه في النزاعات المجتمعية و قضايا الهوية، لا يمكن للناس التنازل عن احتياجاتهم الأساسية. ومع ذلك، فإنهم يجادلون بأنه من الممكن تجاوز النزاعات إذا كان من الممكن مساعدة الأطراف على استكشاف وتحليل واستجواب وإعادة صياغة مواقفهم ومصالحهم، يدور حل النزاع حول كيفية انتقال الأطراف من الأنماط المدمرة للنزاع الصفري إلى النتائج الإيجابية البناءة [35].

يجادل منظرو **تحويل النزاع** بأن النزاعات المعاصرة تتطلب أكثر من إعادة صياغة المواقف وتحديد النتائج المربحة للجانبين. قد تكون بنية الأطراف والعلاقات نفسها جزءا لا يتجزأ من نمط من العلاقات المتضاربة التي تمتد إلى ما وراء موقع الصراع المعين، وبالتالي ، فإن تحويل النزاع هو عملية التعامل مع العلاقات والمصالح والخطابات وتحويلها ، وإذا لزم الأمر ، دستور المجتمع ذاته الذي يدعم استمرار النزاع العنيف[36].

بناءا على ما تقدم يرى "ليدراخ" إلى جانب "جوهان غالتونغ" (*Johan Galtung*)، آدم كيرل (*Adam Curle*)، كومار روبيزينغ (*Kumar Rupesinghe*)، أن مقاربة التحويل تشكل منظورا بديلا و أكثر شمولية من مقاربة إدارة و حل النزاع [37].

ترتبط عملية التحويل بالتركيز على سياق النزاع و ليس فقط القضايا و الأطراف المتورطة فيه، ضمن هذا الإطار يشير "غالتونغ " إلى ان نجاح عملية التحويل يقتضي معالجة و استيعاب عدد من القضايا المتعلقة بالنزاعات العنيفة المعقدة:

– سياق النزاع (The context): يشمل مجتمع النزاع و كذلك التفاعلات على المستوى الإقليمي و الدولي الأوسع. فداخليا نجد الجوانب الأساسية الحاسمة هي الثقافة ، وترتيبات الحكم ، والمؤسسات ، والأدوار

الاجتماعية ، والأعراف ، والقواعد ، بينما تشكل العولمة بمختلف مخرجاتها تأثيرا على النزاعات المحلية بفعل تدخل قوى اقتصادية وسياسية أوسع قد تساهم في خلق و تكريس أزمة حقيقية للدولة.

– العلاقات (Relationships): تشمل نسيج التفاعل الكامل داخل المجتمع الذي يحدث فيه الصراع وكذلك خارج المجتمعات الأخرى. كما يجادل ، فإن هذه الجوانب العلائقية للنزاع حاسمة. غالبا ما تكون العلاقات الضعيفة بين الجماعات سببًا للنزاع ، وتظل عائقا حاسما أمام جهود بناء السلام بعد انتهاء العنف.

– الذكريات (Memories): هي جزء من فهم كل طرف اجتماعيًا للوضع، تتشكل من خلال الثقافة والتعلم والخطاب والمعتقد. غالبًا ما تكون الطريقة التي تتذكر بها المجموعات ماضيها وتبنيها أمرًا محوريًا للتعبئة من أجل النزاع، وبالتالي فهي مسألة حاسمة يجب معالجتها في عمل المصالحة والتقاليد الثقافية.

بناءا على ما تقدم يمكن القول أن السياق والعلاقات والذكريات كلها جزء من النسيج الذي يربط التناقضات والمواقف والسلوكيات في تكوينات الصراع ، ضمن الخلفية الأوسع في المكان والزمان[38].

يتداخل مفهوم تحويل النزاع مع **بناء السلام** عند "ليدراخ" و "غالتونغ"، فبناء السلام كترتيبات ضروري لنجاح عمليات التحويل، بحيث تمثل عمليات بناء السلام في مضمونها تحول طويل الأمد من نظام الحرب إلى نظام السلام ، بكون مستوحى من السعي إلى تطبيق قيم السلام والعدالة والحقيقة والرحمة. تتمثل الأبعاد الرئيسية لهذه العملية في التغييرات في الجوانب الشخصية والهيكلية والعلائقية والثقافية للنزاع ، والتي تحدث عبر فترات زمنية مختلفة[39]. من هذا المنطلق يعرف بناء السلام في كثير من الأحيان كعملية مرادفة لعملية تحويل النزاع، و التي تنطلق هي الأخرى بعد انتهاء النزاع، و تعنى أساسا بالقضاء على أية جذور للعنف – سواء المباشر أو غير المباشر (البنيوي)– قد تؤدي إلى حدوث نزاع مستقبلا، و في نفس الوقت، ترسيخ و بناء علاقة تعاونية بعيدة المدى و إحداث تغيير قيمي و مفاهيمي و مؤسساتي، يعمل على استقرار و بناء السلام على المدى البعيد[40].

بناءا على ما تقدم يتبن أن تحويل النزاع يهدف إلى تحقيق السلام و استدامته بشكل إيجابي وفعلي، وبالتالي هو لا يهدف فقط إلى وضع حد للعنف وتغيير العلاقات السلبية بين الأطراف المتنازعة، ولكنه يهدف أيضا إلى تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية التي تتسبب في مثل هذه العلاقات السلبية. و كذلك العمل على تطوير عمليات ونظم الترويج للتمكين، العدالة، السلام، التسامح و الإعتراف والمصالحة[41].

2– الجهات الفاعلة و إجراءات تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة:

كان لعمل إدوارد آزار (1990) حول النزاعات الاجتماعية المتأصلة تأثير مهم أيضًا على نظرية تحويل النزاع ، من خلال تقديم تفسير لدرجة التأزم في النزاعات المعاصرة. يقترح نهجًا أكثر ملاءمة لخصائص النزاعات المعاصرة في الدول الهشة. يركز عمله على نشأة النزاعات المطولة و معالجتها. من خلال تطوير نظريته، يمكن أيضًا استخدامها كنظرية لتحويل الصراع[42]، يتجاوز طرحه التفسيرات الهيكلية أو السلوكية

البسيطة ويقترح كيفية تفاعل أنماط النزاع مع تلبية الاحتياجات البشرية، وكفاية المؤسسات السياسية والاقتصادية والخيارات التي يتخذها الفاعلون السياسيون. كما يقترح كيف يمكن أن تؤدي الخيارات المختلفة إلى نزاعات حميدة أو خبيثة. فدفع الدول و الحكومات للابتعاد عن التسلط و القمع و الإقصاء ضد الجماعات الطائفية وتبني سياسات تكيفية بدلا من ذلك يمكن أن يؤدي على المدى الطويل إلى خلق نمط من النزاع البناء الذي بدوره يعزز الشرعية و التنمية، و بناء نظم محكم مدنية، كل هذا سيساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية بما يمنع تجدد النزاع و يرسخ في المقابل استدامة للسلام(43).

تحدث عمليات التحويل بالنسبة للنزاعات الاجتماعية المزمنة عبر مسار ديناميكي و متزامن لعدة عمليات متداخلة و متزامنة، و يقدم "فايرينن"(Vayrynen) مقاربة يوضح فيها أنواع التحويل التي تحدث. بحيث يرى ان هناك خمسة أنواع من التدخل ينبغي أن يفكر فيها بناة السلام، أو المحولون للنزاع(44):

1- سياق التحويلات (Context transformations): تشير إلى التغييرات في سياق النزاع التي قد تغير بشكل جذري تصور الطرف لحالة النزاع ، وكذلك دوافعهم.

2- التحولات الهيكلية (Structural transformations): تشير إلى التغييرات في البنية الأساسية للنزاع، أي مجموعة الفاعلين ، وقضاياهم ، والأهداف والعلاقات غير المتوافقة ، أو إلى المجتمع أو الاقتصاد أو الدولة التي تعيش حالة النزاع. لا يمكن تحويل النزاعات غير المتكافئة، على سبيل المثال ، دون تغيير العلاقات غير المتوازنة والمتنازع عليها التي تكمن في جذورها. في حين أن هذه التغييرات ستحدث بشكل تدريجي فقط، يمكن للجهات الفاعلة الداخلية والخارجية دعمها على طول الطريق. كما قد أظهرت العديد من النزاعات الأخيرة في غرب إفريقيا عدم جدوى محاولة تحويل النزاع دون معالجة المصالح الاقتصادية التي تغذي الحروب.

3- تحويلات الفاعل (Actor transformations): تشمل قرارات من جانب الفاعلين لتغيير أهدافهم أو تغيير نهجهم العام تجاه النزاع. قد يشمل ذلك قرارات السعي لتحقيق السلام أو الشروع في عملية سلام. و هي تشمل أيضًا تغييرات في القيادة، غالبًا ما تكون حاسمة لتأمين التحول في النزاعات. كما تم تضمين التغييرات في وضع الجماهير وأنصار القادة السياسيين المعنيين. يفتح هذا عددًا من الخطوط لأعمال تحويل صراع محددة، حيث أن أولئك الذين يعملون داخل أحد الأطراف لإحداث تغيير في موقف ذلك الطرف غالبًا ما يثبت أنهم فاعلون أساسيون في عملية السلام ، وقد يكون لهم تأثير أكبر من المسار الأول الخارجي و الجهات الفاعلة المسار الثاني.

4- تحويلات القضايا (Issue transformations): تتعلق بإعادة صياغة المواقف التي تتخذها الأطراف بشأن القضايا الرئيسية في قلب الصراع وكذلك الطريقة التي تعيد بها الأطراف تحديد أو إعادة تأطير تلك المواقف من أجل الوصول إلى حلول وسط. ومن الأمثلة الجيدة على تغيير القضية القرار الذي اتخذه الحزب الاتحادي في أيرلندا الشمالية –التي تورطت في نزاع اجتماعي متأصل من النزاعات الأكثر تعقيدا- بقبول فصل قضية وقف التشغيل عن مسألة عقد جمعية أيرلندا الشمالية.

5- قد تكون التغييرات الشخصية في القلب أو العقل داخل القادة الفرديين أو المجموعات الصغيرة (Personal changes of heart or mind within individual leaders or small groups) التي تتمتع بسلطة اتخاذ القرار في اللحظات الحرجة أمرًا بالغ الأهمية. يحاول بعض المتدخلين الخارجيين الوصول إلى هؤلاء القادة وإحداث هذا التغيير الشخصي بشكل مباشر. ستلعب الإيماءات التصالحية من قبل القادة ، والتي تعبر عن التغييرات الشخصية ، دورًا مهمًا في هذا السياق.

يمكن ربط هذه الأنواع الخمسة من التحول بسهولة بمستويات أسباب النزاع أو المنع. عادة ما تحدث تحولات السياق داخل الإطار العالمي أو الإقليمي. بينما تحدث التحولات الهيكلية عادة على مستوى الدولة / المجتمع. بينما تحدث تحولات الفاعل والقضية على مستوى أطراف النزاع والنخبة. في الوقت تتطلب التحولات الشخصية كفاءات على المستوى الفردي.

يمكننا القول أنه سواء بالنسبة لـ"آزار" أو "غالتونغ" يبقى تأثير السياق و التحولات الهيكلية و المرتبطة بالقضايا على السياق والتناقضات في قلب النزاع. أما تحولات الفاعل و التحولات الشخصية فتؤثر بشكل خاص على المواقف والذاكرة والسلوك والعلاقات. و أكيد كل هذه العملية تكون مترابطة بين مختلف التحولات الحاصلة.

أخيرًا، ترتبط هذه الأنواع المختلفة من التحويل بمراحل النزاعات و توقيت التدخل. تميل التغييرات السياقية والهيكلية إلى الحدوث على مدى فترة زمنية أطول ، وتؤثر على وضع النزاع ؛ بينما تحدث الأنواع الأخرى من التحولات بسرعة أكبر وبشكل متتابع كجزء من ديناميكيات النزاع.

بالرجوع لحالات عديدة من ممارسات عمليات تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة نجد أنها تمت عبر تضافر جهود العديد من الجهات الفاعلة المختلفة في طبيعتها و كيفية نشاطها، تتكاثف جهود مختلف هذه الفواعل لتقدم بدائل للأطراف المتنازعة وتساعدها على اختيار الطرق المناسبة لبناء السلام واستدامته كخطوة مهمة لتحويل النزاع بشكل كلي وإيجابي.[45] والتي يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية هي[46]:

- الدول والمنظمات الحكومية الدولية: وهي الأكثر تأثيرا من بين جميع الفواعل وممارستها تمس بصورة مباشرة وقوية كل أطراف النزاع.

- الوكالات الإنمائية والإنسانية مند 1980 – 1990: وضعت هده الوكالات على النحو المتزايد، وذلك لإعادة إعمار الدول التي مزقتها الحروب من خلال استهداف برنامج التنمية على وجه التحديد من أجل بناء السلام، مثال على ذلك الموزمبيق، ويمكن في حالات أخرى توجيه المساعدات التنموية للتخفيف من حدة النزاع مباشرة و مثال على دلك الصومال.

- المنظمات الدولية غير الحكومية: و تعتبر من أبرز الفاعلين في عملية تحويل النزاع و دلك من خلال العمل الذي تقوم به من أجل فهم جذور النزاع، بالإضافة إلى عملهم بشكل واسع ووثيق مع الناس على حد سواء داخل وخارج نزاع الأحزاب، أي أنها تسعى لفتح مساحة الحوار ودعم المؤتمرات المحلية أو الوطنية

والتصرف على فرض التنمية والمشاركة في بناء السلام وبناء العلاقات وكذلك بناء المؤسسات على المدى الطويل.

– الأطراف المحلية: إن الجهات المحلية الفاعلة لديها أكبر قدر من المسؤولية وأعظم فرصة لتحويل النزاعات الخاصة بهم، حيث تلعب دورا هاما في فتح قنوات الحوار والانفتاح السياسي مثل "جون هيوم" في ايرلندا الشمالية، كما تلعب هده المنظمات دورا هاما في بناء جسر ما بين الأحزاب والمجتمعات المحلية.

3– آليات تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة:

يعتمد الممارسون لعملية تحويل النزاعات الاجتماعية المزمنة على تطبيق ثلاثة أساليب أساسية تتمثل في: الوساطة التحويلية، التمكين، والمصالحة.

أ– الوساطة التحويلية (Transformative Mediation).

الوساطة التحويلية هي مفهوم جديد لم يتم تطبيقها على نطاق واسع، حيث تعود الجذور التاريخية لهذه العملية إلى 1970، حيث كان أول من أشار إليها هما: "بوش"(*Bush*) و "فولجر" (*J.Folger*) اللذان قاما بتقديم تعريف لهذه العملية من خلال وضع نقيض لعملية وساطة حل المشكلات. حيث تهدف هده الأخيرة إلى حل منازعات محددة بين طرفين أو أكثر والتوصل إلى حل مقبول لكل واحد منهما. لكن وبدلا من ذلك اقترح "بوش" و "فولجر" أن الوساطة التحويلية يكون لها تأثير أعمق في عمليات التغيير بين الأشخاص، وفي علاقاتهم الشخصية[47]. وبالتالي في رأيهم إمكانية تحويل الأفراد و إدراكاتهم ، و تقوم الوساطة التحويلية على مفتاحين أساسيين هما :

1– التمكين: ووفقا لهم التمكين يعني مساعدة الأطراف وتمكينهم على تحديد القضايا الخاصة بهم، والبحث عن حلول من تلقاء أنفسهم.

2– الاعتراف: هو تمكين الأطراف من رؤية وفهم وجهة نظر الطرف الأخر، لفهم كيفية تحديد المشكلة وحلها.

يعتبر الهدف الأسمى لعملية الوساطة التحويلية هو تعزيز التمكين والاعتراف ما بين الأطراف المتنازعة للقضاء نهائيا عن النزاع وتحقيق السلام الإيجابي في حلات النزاعات الاجتماعية المتأصلة[48].

ب– عملية التمكين (Empowerment):

عادة يشير التمكين إلى كونه عمليات تغيير نحو الأفضل، عرفه "والستريم" (*Wallersteim*) بأنه عملية اجتماعية، تهدف إلى تعزيز مشاركة الأشخاص والمنظمات والمجتمعات نحو تحقيق أهداف لزيادة الفرد ومراقبة المجتمع، وتحقيق الفاعلية السياسية، وإثبات محتوى حياة المجتمع والعدالة الاجتماعية[49].

تحظى عملية التمكين بأهمية كبيرة في تكريس عمليات تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة، و يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية[50]:

– عملية التمكين هي عملية تهدف إلى تقديم المساعدة للأشخاص العاجزين عن تغيير حياتهم من الأسوأ إلى الأفضل، عبر خلق طرق جديدة للتواصل و تقديم الاقتراحات والآراء.

– زيادة قدرة الأطراف على الاستجابة لعمليات التغيير.

– مساعدة الأشخاص على العثور على ردود أفعال بناءة خاصة بالنزاع.

– خلق فرص لخطوات التغيير وذلك من خلال التفكير الإبداعي.

– الاعتراف بأن الوضع الجديد والذي تم إنشاؤه، خلق المزيد من الثقة وبالتالي إمكانية القيام بذلك مرة أخرى في المستقبل.

ج– عملية المصالحة (Reconciliation):

تشير عملية المصالحة في إلى جملة الترتيبات التي تهدف إلى إعادة الانسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حل النزاع، أو تحويل العلاقات من الطابع عدائي إلى الطابع الودي[51]، و تساهم بهذا المصالحة في إصلاح العلاقات التي تلفت بسبب طول مدة النزاع، و يتم ذلك عادة عبر آلية **العدالة الانتقالية** و التي تتضمن جملة التدابير المتعلقة بالملاحقات القضائية، لجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات، بالإضافة إلى نشر ثقافة **التسامح** و العفو كخطوة ضرورية لتحقيق التصالح.

تعرف عملية المصالحة الوطنية أيضاً بأنها: عملية حيوية وتكيفية تستهدف بناء ومداواة البنية الممزقة للعلاقات بين الأفراد والحياة المجتمعية[52].

يعرفها أسمال(*Asmal*) وآل (*Alle*) بأنها مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم. يحدد "جون بول ليدراخ" لعملية المصالحة داخل المجتمع أربع عناصر[53]:

1– الحقيقة: وتعني التعبير المفتوح حول الماضي.

2– الرحمة: وتعني العفو لبناء علاقة جديدة.

3– العدالة: وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض.

4– السلام: ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكل الأطراف.

بين "جون بول ليدراخ" أن عملية المصالحة تتولى تحقيق ثلاثة وظائف محددة هي[54]:

1– عملية المصالحة تروج للقاء بين التعبير الصريح عن الماضي المؤلم والبحث لصياغة مستقبل مترابط على المدى الطويل.

2– توفر عملية المصالحة مكان من أجل الحقيقية والرحمة والوفاء، حيث تحرص على فضح ما حدث و استغلاله والتحقق منه و اعتناقه لصالح علاقة متجددة.

3- تعترف عملية المصالحة بضرورة إعطاء الوقت والمكان للعدالة و السلام، حيث يقام تصحيح الخطأ من خلال رؤية مشتركة للمستقبل.

ثالثا: تطبيقات تحويل النزاعات الاجتماعية: قراءة تقييمية في عملية تحويل النزاع في إيرلندا الشمالية و سريلانكا

بالرجوع لعدد من التجارب التي عاشتها العديد من المجتمعات التي تورطت في نزاعات اجتماعية متأصلة، نجد أن طرق معالجتها تراوحت بين أساليب الحل و الإدارة و كذلك التحويل، نجادل ضمن هذه الورقة بأن عمليات التحويل كانت ذات فعالية و نجاعة أكبر في وضع حد للعنف و زيادة فرص عدم تجدده، بالشكل الذي يؤدي إلى تكريس السلم و استدامته، نستعرض فيما يلي ضمن هذا العنصر تجربة تحويل النزاع في إيرلندا الشمالية و سيرلانكا، بعدما عاشت الدولتين نزاعا اجتماعيا متأصلا خلف آثارا مأساوية مست كل جوانب المجتمع من تشويه للمؤسسات و انقسام طائفي حاد، و انتشار كبير لمظاهر الكراهية و الاستخدام المفرط للعنف. لنسجل ضمنيا أهم الملاحظات الخاصة بكل تجربة.

1- **أيرلندا الشمالية: قصة تجربة رائدة في تحويل النزاع.**

باعتبارها واحدة من أكثر الصراعات التي تتم إدارتها بشكل مكثف، فضلاً عن كونها واحدة من أكثر الصراعات استعصاءً في القرن العشرين ، قدمت و لازالت إيرلندا الشمالية العديد من الدروس لتحويل النزاع.

تميز النزاع في إيرلندا الشمالية باعتباره أحد أكثر النزاعات اجتماعية المتأصلة تعقيدا و طولا، بحيث صنفته الباحثة تيميا سبيتكا (*Timea Spitka*) من جامعة هيبرو (Hebrew University) معتمدة على عدة متغيرات متداخلة بأنه نزاع: ديني، وعرقي ، وسياسي اقتصادي ، بين أيرلندا وبريطانيا المستعمرة[55].

عرف النزاع ممارسات لمختلف أشكل العنف الهيكلي و الثقافي غير المباشر، و المباشر المتمثل في القتل و ممارسات التعذيب، كل هذا ساهم في تعقيد بنية النزاعات و مسبباته، و عقد من عمليات حله ومعالجته، ساهم السياق بما يشتمل عليه من تناقضات في تكريس العداء الذي تحول إلى جزء من ثقافة الطرفين النزاعية الروتيستانت و الكاثوليك، و عزز من النظرة السوداوية للطرفين تجاه بعضهما.

بدأ الطرفان يفكران في ضرورة خلق إطار للتفاهم و وقف أعمال العنف، و كان للوساطة الأمريكية أثرا كبيرا في قناعة الطرفين بضرورة الجلوس لطاولة المفاوضات. توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية الجمعة العظيمة في 10 أفريل 1998، التي وضعت حداً لجميع مقترحات تقرير المصير – القومية التي توحد مع أيرلندا، والمقترح الوحدوي الذي يتحد مع بريطانيا ، إلى أن "تكلفة المصالحة أقل من تكلفة استمرار النزاع "، قرر الجانبان التنازل و التخلي عن مطالبهم بالانضمام إلى أيرلندا أو بريطانيا ، مع ضرورة الشروع في عملية تحول نحو التكامل / المصالحة في أيرلندا الشمالية [56].

لعبت المشاركة الدولية أيضا دورًا مهمًا في إنجاح تجربة التحويل في إيرلندا الشمالية. فبعدما توج قرار الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بالتدخل للمساعدة في حل النزاع بتعيين السناتور "جورج ميتشل" وسيطا بين

الطرفين. تأسس الصندوق الدولي لإيرلندا في عام 1986 بقرار مشترك من الحكومتين البريطانية و الايرلندية ، وتبرعت الولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى بمبلغ كبير من المال لدعم 5800 تنمية اقتصادية ومشاريع المجتمع المدني المشتركة. بعد اتفاق الجمعة العظيمة، أنشأ الاتحاد الأوروبي برنامج الدعم الخاص للسلام والمصالحة (السلام 1) ، بميزانية كبيرة لتسهيل عملية المصالحة التحويلية في أيرلندا الشمالية. هذا البرنامج لا يزال مستمرا. بلغت ميزانية السلام 2 (2007–13) 332 مليون يورو ، بينما تبلغ ميزانية مرحلة السلام 3 (2014–20) 282 مليون يورو.

يمكن القول أن نتائج عملية تحويل / مصالحة النزاع الداخلي في أيرلندا الشمالية كانت كما يلي[57]:

1- قامت أطراف النزاع بإعادة تقييم من أهدافهم القومية العرقية.

2- إجراء إصلاحات دستورية نحو المواطنة المرنة.

3- تم وضع المعايير السياسية القائمة على حقوق الإنسان والموافقة وتقرير المصير.

4- الإصرار على اللاعنف وسيادة القانون في جميع الأنشطة السياسية.

5- تم تطوير الأنشطة الشعبية المشتركة من أجل خلق علاقات مجتمعية إيجابية.

6- تُبذل الجهود بشكل متواصل لمتابعة المظالم الاقتصادية والتاريخية وعدم المساواة.

بناءا على ما تقدم يمكننا تقييم عملية التحويل استنادا لمستويات التحويل الخمسة عند "فايرينن"(Vayrynen) –التي سبق ذكرها– ، إذ أنه يمكننا العثور على مؤشرات قوة تجربة التحويل في جميع مستويات التحويل الخمسة و التي تؤكد مدى نجاح عملية التحويل في إيرلندا[58]:

1- تغير سياق النزاع من خلال التغييرات طويلة المدى في المجتمعين البريطاني و الايرلندي وتطور الاتحاد الأوروبي ونهاية الحرب الباردة.

2- تغير هيكل النزاع عندما طور التحالف القومي تحالفات وثقة كافية لموازنة العلاقات غير المتكافئة بين الأطراف.

3- تضمنت تحويلات الفاعل تغييرات في الحكومة في بريطانيا. والتحول الأساسي في التفكير داخل قيادة Sinn Féin ، والانقسام والتغيير بين الوحدويين.

4- تضمنت تحويلات القضايا الاتفاقات المتبادلة التي تم التوصل إليها في اتفاقية الجمعة العظيمة للتوفيق بين شرعية التقاليد الثقافية وإنشاء مؤسسات تعزز كلا من الأبعاد الايرلندية والبريطانية للحكم.

5- كل هذا لم يكن ليحدث بدون تغييرات كبيرة في الفكر على مستوى الفرد والنخبة.

بناءا على ما تقدم يمكن التماس مدى نجاح تجربة التحويل في أيرلندا الشمالية، التي تقدم مثالاً صارخًا على تكامل الأساليب على مستوى المسارات المختلفة والعلاقة المتبادلة بين المقاربات "الهيكلية" و "الثقافية".

لكنه بالرغم من توفر كل هذه المؤشرات الإيجابية، لم يمنع هذا من تجد بعد ممارسات العنف بين الفترة و الأخرى، فقبل أيام قليلة نشر مقال على موقع صحيفة (The New York Times) بتاريخ 12 أفريل من العام

الجاري، بعنوان: عادت أشباح مشاكل أيرلندا الشمالية. ماذا يحدث هنا/ " The Ghosts of Northern Ireland's Troubles Are Back. What's Going On؟ "، تحدث عن تجدد بعض ممارسات العنف بين الجماعات التي وقعت على اتفاق الجمعة العظيمة، بسبب تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي و ضغوطات جائحة الكوفيد.

غير ان ما يطمئن في الأمر أن مثل هذه المظاهر تظل معزولة و غير مؤثرة على الوضع العام والمشهد السلمي داخل المجتمع في إيرلندا الشمالية اليوم، و التي قدمت و لازالت تقدم غالبًا كمثال لتطبيق تدابير السلام الإيجابي و تحويل النزاع الناجح ، مع استمرار الجهود لضمان استدامة للسلام.

2 - سريلانكا و خطوات تحويل النزاع المتعثرة:

يعتبر النزاع الاجتماعي المتأصل في سيرلانكا جنوب آسيا كذلك من أكثر النزاعات تعقيد و طولا من حيث مدته، اعتبرت سيريلانكا مثالا للعنف الطائفي بين السنهال و التاميل، و يعود السبب الرئيسي في قيامه إلى الحرمان الطائفي الذي مورس من قبل حكومة السنهال ضد طائفة التاميل، الذين حرموا لفترات طويلة من التمتع بأبسط حاجياتهم الأساسية، ما أدى إلى تبني استراتيجيات عنيفة مسلحة، و الذي قابلته الحكومة بالمزيد من القمع و سياسات الإقصاء. و قد ساهم هذا في بروز و ترسخ العنف الطائفي في البلاد و في حقب مختلفة إلا ان أبرزها كان في عام 1983[59].

تركت أربعة عقود من النزاع آثارا وخيمة على النسيج الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي للدولة، وأدت إلى فقدان الثقة بين السنهاليين و التاميل بسبب حدة العنف البنيوي و الهيكلي و الثقافي [60].

تسببت الحرب في سيريلانكا في مأساة إنسانية كبيرة، إذ تشير الإحصائيات إلى فقدان ما يزيد عن 700.000 شخص في هذه الحرب، وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك إلى 100.000 شخص، أما بعض المنظمات الحقوقية فتشير إلى أكثر من ذلك، ويبلغ عدد المشردين داخليا حوالي 300.000 شخص، العديد منهم فقد منزله و لم يعد بسبب التخريب الذي طال المنطقة الشمالية الشرقية و الألغام التي مازالت إلى حد الساعة،و تحدثت الامم المتحدة عن مقتل 10آلاف مدني في الهجوم الأخير للجيش السريلانكي الذي قضى على حركة التمرد[61].

تم تحقيق العديد من الأشياء الإيجابية في فترة ما بعد الحرب مثل إعادة التوطين ، إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية وخدمات الرفاهية. لكن هذا لم يمنع من استمرار بعض الممارسات السلبية المنافية لأهداف التغيير الإيجابي، كاستمرار تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم، و تنامي مشاعر العداء والكراهية المعادية للمسلمين [62].

تواصلت في سريلانكا الجهود المتعلقة بعملية بناء السلام و تحويل النزاع لتحقيق التعافي، و إعمار المناطق المتضررة، بالاعتماد على مواردها المحلية، و أيضا بتشارك مختلف الفواعل المحليين و الإقليميين والدوليين الحكوميين منهم و غير الحكوميين ، تستخدم و تطبق مختلف أساليب و إجراءات التحويل المتعلقة

خاصة بالتمكين أو المصالحة الوطنية، بهدف بعث الحياة و الاستقرار بشكل متزن بين مختلف طوائف المجتمع السيرلانكي، و تقسم هذه الجهود إلى ثلاثة أقسام هي:

1- **المبادرات المحلية:** و التي اشتملت على عدد من الترتيبات تمثلت في:

- المساعدة الإنسانية العاجلة: في مرحلة ما بعد النزاع ، قامت الحكومة بإقامة معسكرات لتجمع المتشردين داخليا، بما فيهم من كانوا مع نمور التاميل، وقامت بتجهيزها و توفير الخدمات، و الرعاية الصحية وكان ضمن أولوياتها توفير التعليم في هذه المجتمعات ، ومحاولة توفير مناصب عمل للشباب و تدريبهم، وهي كلها جهود من شأنها أن تجنب هذه الفئات خطر العودة إلى السلاح.

- إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد النزاع: عملت الحكومة بمعية فواعل أخرى لإعادة توظيف الأشخاص النازحين، و توفير الخدمات المرافق في أماكن عيشهم، والعمل على تدعيم البنية التحتية، وأنشطة التنمية ذات الصلة بأولويات إعادة الإعمار و إعادة إدماج المقاتلين (نمور التاميل) في المجتمع، وحسب الإحصائيات المقدمة من الحكومة فإنه تم توظيف 95% من النازحين داخليا، كما يساهم المجتمع المدني في إعادة توطين اللاجئين خلال برنامج التمكين المجتمعي في أوائل عام 2010، وفي عام 2011 وصلت المبادرة إلى 500 ألف فرد في 245 قرية تأوي أعدادا من النازحين. وهو ما نجحت فيه وحدة " ديشودايا" التي استطاعت تسخير خدمات النقل و المواصلات العامة، للسماح للنازحين العائدين بالوصول إلى العمل، وأتاحت للأسر الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية، والترويج لحماية الأطفال العائدين، وهذا بتحسين مرافق ما قبل التمدرس، مع التركيز على بث برامج تعليمية تساهم في نشر ثقافة السلم والتسامح [63].

- المساءلة و المصالحة: حتى تنجح المساءلة وعودة الثقة، يجب أن يعترف كل طرف بما قام به، ويلقي التاميل اللوم على الحكومة نتيجة التعسف الذي قامت به الشرطة و الجيش من تعذيب، مع استمرار تهرب الشرطة من المسؤولية ، حاولت الحكومة معالجة مشكلة حقوق الإنسان وبدأت النقاش مع الأحزاب السياسية التاملية من أجل الإصلاح الديمقراطي و الدستوري في إطار مشروع المصالحة الوطنية ، غير أن مصداقية هذه اللجان غير واضحة بسبب عوائق التنفيذ ، كما أن نوايا الحكومة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان لا ترتقي إلى مستوى اهتمامها بالأنشطة التنموية[64].

2- **المبادرات الإقليمية:**

تحاول الصين أن تكون فاعلا في عمليات بناء السلام من خلال برامج التنمية الاقتصادية والمساعدات المالية و الإنسانية خاصة في إطار اهتماماتها الجيوسياسية ومحاولة استمالة سريلانكا إلى جانبها، أما الهند فتساعد من خلال الدعم العسكري ومشاريع البنية التحتية سعيا منها لتحقيق الاستقرار السياسي و السلام الدائم ، كما قامت ببناء أكثر من 50000 وحدة في الملاجئ الدائمة للعائلات النازحة، ومستمرة في دعم برامج إعادة الهيكلة في الاقتصاد الزراعي في شمال البلاد، باكستان بدورها تقدم مساعدات عسكرية لسريلانكا من أجل

إصلاح القطاع العسكري والأمني وهذا منذ سنوات قبل نهاية النزاع، وتقف إلى جانب كولومبو " في نفي ما روج له من ملفات حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الغير حكومية[65].

3- المبادرات الدولية:

تعتبر اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و النرويج و سويسرا أكثر الدول المساهمة في دعم عمليات يناء السلام وتحويل النزاع في سريلانكا ، من خلال البرامج و المساعدات المقدمة ، حيث بدأت سويسرا برامج خاصة لدعم النازحين منذ سنة 2000 ، وتقديم مساعدات مالية تصل إلى 10 آلاف فرنك لشخص ، بالإضافة إلى استعدادها لإنجاز دراسة النظام الفيدرالي يمكن كل من الحكومة و التاميل من صياغة دستور يستجيب لمتطلباتهم.

ركزت الفواعل الدولية في سعيها لبناء السلام بعد النزاع على الأمن العسكري، وتعايش المجتمعات، واستعادة القانون و النظام وحماية حقوق الإنسان وتنظيم الانتخابات وتدعيم النهج القائم على حماية حقوق الجماعات و الأفراد، وانتقدت الأمم المتحدة سريلانكا فيما يتعلق بملف المصالحة وحقوق الإنسان، حيث أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع لها عام 2013،بيانا منددا بتماطلها في التحقيقات، وورد في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة السريلانكية مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما دعت الأمم المتحدة إلى صرورة إشراك الشباب في عملية بناء السلام[66].

كنتيجة لعملية التحويل في سيريلانكا، يمكننا القول بأن عملية التحويل بعد الحرب تحتوي على الكثير من المظاهر و المؤشرات السلبية. نظرا لأن تطورات ما بعد الحرب لازالت تكرس و تخدم مصالح الأغلبية المسيطرة من قبل، الأمر الذي منع من وصول سريلانكا إلى تحقيق متطلبات السلام المستدام، كما أن التفكير الراديكالي لنخب الأغلبية يزيد من الخطر على الأقليات وخاصة المسلمين و هنا نجد أن متطلبات التحويل على مستوى الفكر الفردي والنخبة لم تحدث على غرار إيرلندا الشمالية، زيادة على التحويلات الضرورية على مستوى النسق و القضايا التي ظلت العملية التحويلية فيها نسبية إلى أبعد الحدود.

فتحويل الصراع لم يحقق بعد التعايش و الوئام المنشودين في المجتمع السريلانكي، و يبقى الأمل قائما في إحداث تحويلات هامة خاصة على مستوى السياق و هيكل النزاع و تفعيل إجراءات المصالحة خاصة العدالة التوزيعية و نشر مبدأ التسامح[67] .

غياب العديد من آليات التحويل يجعل الوضع في سيريلانكا غير مستقر ، كما أن عدم قدرة الأطراف المحولة على تمكين المجتمع من استعادة عافيته ينذر بإمكانية عودة العنف من جديد، إذا لم يتم استدراك ذلك، خاصة على مستوى السلطة التي سجلت تراجعا ملحوظا في دعمها لعمليات التحويل المعلنة سابقا.

الخاتمة:

بالنظر للديناميكيات المعقدة التي تميز النزاعات الاجتماعية المتأصلة من حيث أسبابها و استراتيجيتها و كذلك مآلاتها كان من الضروري تطوير مقاربة تستوعب و تستجيب لطبعة هذه النزاعات و تتعاطى مع أسباها

العميقة. ضمن هذا السياق برز تحويل النزاع كمقاربة و منظور بديل لمقاربات التقليدية ، و الذي يهدف إلى تمكين الأفراد من المشاركة في عمليات التغيير غير العنيفة ، و المساعدة على بناء الظروف المواتية لإرساء السلام بشكل دائم في فترات ما بعد النزاعات، حيث يشير هذا الأخير إلى كل الجهود الرامية لمعالجة عميقة لكل مصادر و مسببات الصراع ، بهدف و تعزيز و توطيد السلام الدائم.

يمكن اجمال أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة على النحو التالي:

– أثبتت الطرق التقليدية في حل النزاعات عجزها و قصورها في وقف مسار العنف ومنع تجدده في النزاعات الاجتماعية المتأصلة، التي تتطلب أكثر من إعادة صياغة المواقف وتحديد النتائج المربحة للجانبين.

– تحويل الصراع هو نهج شامل و عملية مستمرة، ويتناول مجموعة من الأبعاد تشمل السياق الجزئي و الكلي للنزاع، التحولات الهيكلية في البنى الأساسية للنزاع و القضايا، المستوى المحلي و العالمي، الفاعلين من القاعدة إلى النخبة.

– لضمان تحقيق نتائج فعالة للعمليات التحويل لابد من تظافر جهود جهات فاعلة متنوعة من حيث تركيبتها و أيضا أهدافها و آليات عملها، بحيث تضم قائمة الفواعل الدول و المنظمات الحكومية و غير الحكومية ، إلى جانب الوكالات الإنمائية و الإنسانية، و هيئات المجتمع المدني أيضا الداخلي و العالمي.

– أثبتت تجارب تحويل النزاع في كل من إيرلندا الشمالية و سيرلانكا، ان نجاح هذه العملية من فشلها مرهون بمدى توفر كل الشروط الضرورية لذلك من تنوع في مستوى الجهات الفاعلة، و كذلك اشتمال العملية للقضايا المهمة و الحساسة في أي عملية تحويل كالسياق و التحول الهيكلي و معالجة المواقف و القضايا، و أيضا إحداث تغييرات في ذهنيات القادة من النخبة و حتى على مستوى القاعدة ، كل هذا ساهم في إنجاح تجربة التحويل في إيرلندا الشمالية، بينما كانت نتائجه نسبية و متعثرة في سيرلانكا نتيجة غياب تحويلات جادة خاصة على مستوى القضايا و مستوى التفكير الراديكالي لنخب الأغلبية الحاكمة الذي يزيد من الخطر على الأقليات وخاصة المسلمين. غياب آليات التحويل الضرورية و عدم تطبيقها بشكل متكامل يجعل الوضع في سيريلانكا غير مستقر، الأمر الذي منع و لم يتمكن المجتمع من استعادة عافيته ينذر بإمكانية عودة العنف من جديد، إذا لم يتم استدراك ذلك.

– تحويل النزاع كمقاربة نظرية أو كأسلوب ممارساتي ، قدم مؤشرات جد إيجابية للقدرة على الاستجابة و فهم يكون أكثر عمقا و شمولية لديناميكيات النزاعات الاجتماعية المتأصلة ، بالشكل الذي مكن المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع من استعادة عافيتها و من تحقيق الاستقرار و استدامة السلام، عبر تطبيق جملة من التدابير و الإجراءات تمكنت من إحداث تغييرات و إصلاحات ارتبطت بتطبيق نظم متزنة في العدالة التوزيعية ، و مراجعة المظالم الاقتصادية والتاريخية و عدم المساواة، و اعادة بناء و بعث الثقة بين لأطراف المتنازعة، واستعادة الأمن في كافة جوانبه ، مع إصلاح لمؤسسات الدولة ، و نظام العدالة ، ودعم الجهود المبذولة لتطوير الممارسات السلمية المشتركة من أجل تحسين العلاقات في إتجاه تحقيق المساواة، العدالة و الديمقراطية و

احترام حقوق الإنسان، السلام، التسامح و الإعتراف و القبول، كل هذا صار ضروري و مهم لضمان استدامة الأمن و ترسيخه في مرحلة ما بعد النزاع.

الهوامش:

*) في الترجمة إلى اللغة العربية نجد أن الباحثين استخدموا عدة مفردات للتعبير عن كلمة (Protracted) ليتم وصف النزاع الاجتماعي بـ (المزمن–المستعصي– المتجذر – الممتد– طويل الأمد).

1) محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية – دراسة نقدية، الجزء الأول: مقدمة في علم النزاعات و نظام الإنذار المبكر**، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 138.

2) المرجع نفسه، ص 139.

3) Daniela Nascimento, "**The (in)visibilities of War and Peace: A Critical Analysis of Dominant Conflict Prevention and Peacebuilding Strategies in the Case of Sudan"**, International Journal of Peace Studies, Volume 16, Number 2, Winter 2011, p 46.

4) Beaudoin M. C. Melissa, **Protracted Social Conflict: A Reconceptualization and Case Analysis**, Doctoral dissertation, Scholar Commons, University of South Carolina, 1/1/2013,pp7-8.

5) Ronald J. Fisher, " **Cyprus: The Failure of Mediation and the Escalation of an Identity-Based Conflict to an Adversarial Impasse "**, journal of Peace Research, Sage Publications, Inc, Vol. 38, No. 3, Special Issue on Conflict Resolution in Identity-Based Disputes (May, 2001), p 307.

6) Hugh Miall, Oliver Ramsbotham and Tom Woodhouse, **Contemporary Conflict Resolution; The prevention, management and transformation of deadly conflicts**, Policy Press ,UK,2005), p 84.

7) Ibid, p 86.

8) Beaudoin M. C. Melissa, Op.Cit,pp7-8.

9) Hugh Miall, Oliver Ramsbotham and Tom Woodhouse, Op.Cit, p 115.

10) Serkan kara, **A Theory of Protracted Social Conflict**, April 2018 Available at: https://www.researchgate.net/publication/324507082_A_THEORY_OF_PROTRACTED_SOCIAL_CONFLICT,(23-02-2021)

11) محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 140.

12) Edward E. Azar. **The Management of protracted social conflict: theory and cases,** Aldershot: Darthmouth Publishing Company Limited London,p 07.

13) Daniela Nascimento, Op.Cit, p 46.

14) سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات و فض المنازعات – إطار نظري** ، ط 01، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2014، ص 136.

15) Daniela Nascimento, Op.Cit, p 46.

16) Edward E. Azar, Op.Cit, p 09.

17) Daniela Nascimento, Op.Cit, p 46.

18) Serkan kara, Op.Cit.

19) محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 142.

20) Daniela Nascimento, Op.Cit, p.47

21) Daniela Nascimento, Op.Cit, p.47

22) محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 145–146.

23) المرجع نفسه، ص 146.

24) Serkan kara, Op.Cit.

25) Edward E. Azar, Op.Cit, p 15.

26) Serkan kara, Op.Cit.
27) Edward E. Azar, Op.Cit, p 16.
28) Serkan kara, Op.Cit.

29) سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص 83.

30) سيمون مايسون، و ساندرا ريتشارد ، **أدوات تحليل النزاعات.**(ترجمة) محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).د.س.ن، ص02 ، نقلا عن موقع: http://fr.calameo.com/books/0008683164db328e7ce1a

**) هناك العديد من الأسماء المتميزة الرائدة التي ساهمت في تطوير و تأصيل هذا المقترب، من أهمها نذكر: هيوث مايل (Hugh mial) ، أوليفر رامسبوتام(Oliver Ramsbotham)، توم وودهاوس(Tom Woodhouse)، آدم كيرل (Adam Curle)، جوهان غالتونغ (Johan Galtung)، كومار روبيزينغ (Kumar Rupesinghe)، رايمو فايرينن(Raimo Väyrynen) ، كذلك لويس كريسبورغ (Louis Kriesberg) و أعمال ديانا فرانسيز (Diana Francis) .

31) Dan Sinh, Nguyen Vo, **Reconciliation and conflict transformation** ,july2008 , Available at: http://www.beyondintractability.org/casestudy/vo-reconciliation,(22-03-2021)

32) أحمد جميل عزم ، **اقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية / ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية حول: الصراعات: إطار نظري لفهم صراعات ما بعد الثورات العربية، القاهرة ،العدد 190، أكتوبر 2012)، ص 12.

33) Hugh Miall, **Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task**, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management ,Germany, Edited version, Aug 2004 .p 01.

***) لمزيد من التفصيل حول الفروقات بين مقاربة التحويل، الحل و الإدارة، الرجاء الاطلاع على:

-John, Paul Lederach." Conflict Transformation". Available at: http://www.beyondintractability.org/essay/transformation

34) Ibid, p 02.
35) Ibid, p 03-02.
36) Ibid, p 03-02.

37) سعد الله عمر، **حل النزاعات الدولية** ، ط 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 35.

38) Hugh Miall, Op.Cit,p 08.
39) Ibid, p 06.

40) سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص 89.

41) سيمون مايسون، و ساندرا ريتشارد ، مرجع سبق ذكره، ص 83.، ص 04-05.

42) Hugh Miall, Op.Cit, p 05.
43) Ibid, p 05.
44) Ibid, p 09-11.
45) Ibid, p 10.
46) Ibid, p 12-13.
47) Brad Spangler, **Transformative Mediation**,2013 , Available at: http://www.beyondintractability.org/casestudy/vo-reconciliation,(28-04-2021)
48) Ibid.
49) John ,lord and Peggy ,Hutchison, **The process, of empowerment :Implications for theory and practice**, Journal of community Mental, health, published in Canadian, Volume 12, Number 2, Spring 1993. P2-4
50) communication and conflict, **The Underlying Philosophies of Mediation- Empowerment**,2007 , Available at: http://www.communicationandconflict.com/empowerment.html,(28-04-2021)

51) Yaakov, Bar-Simon-Tov. **From Conflict Resolution to Reconciliation,** Oxford University press, New York, 2004, p 12.

52) John Paul, Lederach. **Building Peace, Sustainable Reconciliation In Divided Societies,** United States Institute Of Peace Press Washington, 1997, p 12.

53) Ibid, p 69.

54) A training manual on understanding conflict ,negotiation and mediation, **Skills development for conflict Transformation**, building project of the United Nations , p5.

55)Walid Salem, **Northern Ireland: A Successful Story of Conflict Transformation?,** Palestine-Israel Journal(2017), Available at: https://www.pij.org/articles/1740/northern-ireland-a-successful-story-of-conflict-transformation

56) Ibid.

57) Ibid.

58) Hugh Miall, Op.Cit, p 11.

59) ستار جبار الدليمي، المشكلة الطائفية في سريلانكا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2006 ، ،العدد 30، ص 96.

60) موسى بن قاصير، **سريلانكا...من سنوات المآسي إلى جهود التعافي** ، في: دندن عبد القادر، **جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا النزاعات،** ط 01، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2021، ص 443.

61) المرجع نفسه ، ص 439.

62)Thaharadeen Fathima Sajeetha, Conflict Transformation in Post-war Sri Lanka, https://www.researchgate.net/publication/309858284 (2-05-2021 / 23:00)

63) موسى بن قاصير، مرجع سبق ذكره ، ص 439-440.

64) المرجع نفسه ، ص 440-441.

65) المرجع نفسه ، ص 441-442.

66) المرجع نفسه ، ص 441-442.

67) Thaharadeen Fathima Sajeetha, Op.Cit, p 11.